

إتحاد الإساتذة الجامعيين الباحثين التونسيين: "إجابة"

دعوة لوقف احتجاجية وإضراب بيومين

تبعاً لاجتماع مجلس الإنايات الوطني لاتحاد الإساتذة الجامعيين الباحثين التونسيين "إجابة" الذي انعقد أيام 04 و05 مارس 2017، ونظراً للمعطيات العديدة التي يشهدها واقع الجامعة التونسية وعلى رأسها:

- غياب إصلاحات عميقة تنتهج منحاً علمياً وتستند إلى دراسات خبراء وتستأنس بالطيف الواسع من الجامعيين وكل الأطراف المتداخلة في الجامعة التونسية والحقل التربوي؛
- سياسات الحكومات المتواصلة لضرب الجامعة العمومية بتقليص متواصل وخطر ميزانية وزارة التعليم العالي وغلغ الأوباب أمام الباحثين الشبان والمتحصنين على شهادة الدكتوراه والإهمال التام للبحث العلمي والمحافظة على طريقة حوكمة لا تخدم سوى المحسوبية والزبونية على حساب النزعة العلمية المرجوة؛
- تجاهل الوزارة لمطالب الجامعيين والتي رفعتها نقابتنا وعلى رأسها تطبيق القانون الذي بنيت على أساسه الدولة الحديثة وهو احترام سلم التأجير، تحسين ظروف البحث العلمي والتحفيز عليه، احترام المجهود المبذول من الجامعيين وعدم سرقة عرقهم وعدم غلق الأوباب أمام الباحثين الشبان وفتح المناظرات في ظل تواجد عشرات المؤسسات الجامعية دون جامعيين وصعوبة الحصول على مؤطرين وفي ظل هجرة الجامعيين بالآلاف وعزوف حاملي الشهادات العليا المتواجدين بخارج الوطن عن الرجوع إلى الجامعة التونسية بسبب ظروف العمل الرديئة جداً بها؛
- موقف الوزارة المهين إزاء الجامعيين والمغالط للرأي العام في شخص السيد وزير التعليم العالي الذي صرح أنه توجب على الجامعيين أن يحمدا الله لتقاضيتهم لرواتبهم وصرح أيضاً أن طريقة احتساب مشاريع التأطير وختم الدروس بالطريقة القديمة فيها تحيل وغش وقال بصريح العبارة "أستر ما ستر ري" في إشارة منه إلى تستره على هذه التجاوزات وهنا نودُّ أن نذكره إن كان نسي أنه كان جامعياً بالأمس القريب وأن الجامعيين لا يدرسون هذه الساعات الإضافية حبا فيها وإنما حرصا على الجودة في الجامعة العمومية في ظل سياسة المناولة في التدريس التي تنتهجها الوزارة وعدم فتح خطط انتداب في ظل الشغور الفادح في إطار التدريس كما أن فترات تأجير هذه الساعات لم يتقاضاه الجامعيون منذ سنوات؛

ونظراً لأن محاولة المساس بالجامعة العمومية ومكتسباتها تمثل خطأً أحمر لنقابتنا لا يمكن تجاوزه وإيماننا منا بأننا نخوض معركة يملئها حب الوطن وواجب الدفاع عن مؤسسات الدولة الحديثة لن نتراجع عنها بل سنصعد في نضالاتنا دون هوادة، فإننا وبعد التشاور والتحاو ندعو كل الجامعيين والباحثين الشبان والدكاترة المعطلين عن العمل والمتعاقدين بمختلف المؤسسات الجامعية إلى:

- ✓ تنفيذ **وقف احتجاجية** حاشدة يوم الثلاثاء 14 مارس 2017 على الساعة الحادية عشر صباحاً أمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي احتجاجاً على سياسة الوزارة وتصريحات الوزير الغير مسؤولة والمهينة لأصحاب الكفاءات العليا من جامعيين وحاملين لشهادة الدكتوراه؛
- ✓ القيام **بإضراب وطني عام حضوري لمدة يومين** أيام الإثنين والثلاثاء 10 و11 أبريل 2017 بكل المؤسسات الجامعية التونسية بكامل تراب الوطن؛

هذا ونجدد دعوتنا للوزارة لفتح باب الحوار والإستماع لمطالب الجامعيين وجبر الضرر الحاصل لهم منذ سنوات عديدة كما نؤكد أن نضالات الجامعيين سوف تأخذ نسقاً تصاعدياً متواصلًا في حالة مواصلة تجاهل الحكومة التونسية ووزارة التعليم العالي للجامعيين وعدم القيام بالإجراءات اللازمة لحفظ الجامعة العمومية.